

Distr.: General
18 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخمسون

١٠-١ شباط/فبراير ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية

العامة: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على الفقر

بيان مقدّم من منظمة فيفات الدولية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.5/2012/1



بيان الاتجار بالبشر والفقير

يقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحق جميع الناس "في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة" لهم ولأسرهم. وإن عدم توفر هذا المستوى المعيشي بسبب الفقر يؤدي إلى هجرة الكثير من الناس، سعياً وراء مستقبل أفضل.

ويقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً بأنه "لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده". وفي كل يوم، يمارس بعض الناس هذا الحق بحرية، ويتعرض أشخاص آخرون للخداع والاستغلال على يد أشخاص عديمي الضمير من المتاجرين بالبشر. وتعمل سياسات الهجرة في بلدان عديدة على تسهيل دخول المهاجرين ممن لديهم بعض المهارات التعليمية و/أو المهنية وإدخالهم بسهولة إلى سوق العمل، وفي الوقت نفسه، يفرضون قيوداً على دخول الأشخاص الأقل تعليماً والعمال غير المهرة، الذين يأتي معظمهم من بلدان تعاني من الفقر. ويقدم المتاجرون بالبشر الذين يستغلون ضعف هؤلاء الفقراء، ولا سيما النساء والفتيات، أملاً كاذباً بمنحهم وظائف جيدة وفرص تعليم ووسائل لمساعدة أسرهم المتعثرة. وما أن يتمكنوا من إقناع هؤلاء المستضعفين على ترك منازلهم وأسرهم، حتى يعاملهم المتاجرون معاملة الرقيق، ويرغمونهم على العمل في أعمال مسيئة تحت مراقبتهم. ويعيش الأفراد الذين يتم تهريبهم في عالم من العنف والتهديد: إذ يسلبهم المتاجرون وثائق هوياتهم، ويمنعونهم من الاتصال بأسرهم وأصدقائهم، ويرغمونهم على دفع ثمن عبوديتهم.

ويدفع البعض لأحد الوكلاء ليرتب لهم عملية السفر واجتياز الحدود كي يتمكنوا من العثور على عمل. وفي معظم الأحيان، لا يتخذ هؤلاء قرار الهجرة وهم يعرفون تمام المعرفة الظروف التي قد تواجههم. ويوجد خط رفيع بين التهريب والاتجار.

وتتمثل العناصر المشتركة لحالات الاتجار في الإكراه والخداع. وهذا يشمل الخداع حول طبيعة العمل أو الدراسة، والإساءة الجسدية والجنسية والنفسية المفرطة، وتهريب الضحايا بالصمت عن طريق تهديدهم وتهديد عائلاتهم وإجبارهم على العمل في أوضاع مزرية، وعدم منحهم الفرصة لاختيار نوع عملهم، والعمل في حالات السخرة وعبودية الدين. وعندما يكون ضحايا الاتجار بالأشخاص من النساء أو الأطفال، فغالباً ما يقعون في ربة البغاء القسري أو الزواج، أو الخدمة المتزلية وغيرها من أشكال الاستغلال.

إنها أزمة دولية تدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وموحدة من جانب المجتمع الدولي. ويجب حماية المستضعفين. ويجب وقف المتاجرين بالبشر. وانطلاقاً من هذا الفهم، نقدم التوصيات التالية لمعالجة بعض القضايا التي يواجهها الأفراد المتاجر بهم.

- تخصيص المزيد من الموارد لتنفيذ سبل انتصاف ملائمة وفعالة لضحايا الاتجار. وكما ذكرت السيدة نغوزي إزيلو، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، مؤخرا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، ”الحق في سبل انتصاف فعالة لضحايا الاتجار بالأشخاص تشمل التعويض ... والتعافي وردّ الحقوق والترضية وضمان عدم التكرار ...“. ولا يحصل العديد من الأشخاص المتجر بهم على المعلومات والمساعدة القانونية، التي تعتبر حيوية من أجل حصولهم على سبل انتصاف فعالة.
- وغالبا ما يتم تحديد الأشخاص المتجر بهم ظلما باعتبارهم مهاجرين غير شرعيين ويتم احتجازهم وترحيلهم قبل أن تتاح لهم الفرصة حتى مجرد النظر في التماس سبل الانتصاف. ويجب منحهم تأشيرات دخول للسماح لهم بالبقاء بصفة مؤقتة أو دائمة في البلد الذي تم الاتجار بهم فيه. إن برامج مثل تأشيرة (T) في الولايات المتحدة الأمريكية، ”الاتجار بالبشر“ وتأشيرة (F) في أستراليا مثالان على الممارسات الجيدة التي ندعمها.
- تحسين مستوى الوعي والتثقيف بشأن الاتجار بالأشخاص بين السكان المعرضين للخطر، ولا سيما الذين يعيشون في فقر. بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب الموظفين الحكوميين، والعاملين في مجال إنفاذ القانون، وحرس الحدود على وسائل التعرف على الأشخاص الذين يتم الاتجار بهم أو الذين تم الاتجار بهم. وقد تساعد حملة دولية لتوعية الاتجار بالبشر في الوقاية منه. وعلى الرغم من أن مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر (www.ungift.org) قد بدأت تنشر مزيدا من الوعي بهذه القضايا، فإن الموقع على الإنترنت لا يصل إلى الضحايا المحتملين من السكان الذين تم تحديدهم. وعند الحدود الوطنية، يمكننا معالجة هذه القضية من خلال تقديم معلومات في شكل قصص الضحايا، والحقائق المتعلقة بالاتجار بالبشر، والوكالات التي تساعد على الاتجار للذين تم اعتقالهم بسبب دخولهم بصورة غير مشروعة. ومع تزايد الوعي، سيقوم المجتمع المحلي بتشكيل قاداته الذين بوسعهم توعية وتثقيف غيرهم من أفراد المجتمع الذين قد نخدعهم الوعود الكاذبة التي يقدمها لهم المتاجرون.

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس: المنظمة الكرملية غير الحكومية، جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات الحبة، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، ومنظمة الكأس المقدسة، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة العذراء، والمجلس الوطني للمرأة في الولايات المتحدة، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، واتحاد راهبات الحبة، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، والرابطة الدولية لأخوات الحبة.